مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد السابع / العدد الأول (جوان 2023)
ص ص.(118-140).

دور السياسات العمومية في تحقيق التنمية بمناطق الظل
دراسة حالة ولاية تيارت

The role of public policies in achieving development in shadow areas
A case study the state of Tiaret

مرادماحي[1]، مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي، جامعة غليزان(الجزائر)
mourad.mahi@univ-relizane.dz
مفيدةنادي[2]، مخبرإدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي، جامعة غليزان(الجزائر)
moufida.nadi@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/21 تاريخ القبول: 2023/05/17 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

تعتبر تنمية مناطق الظل اليوم من بين توجهات السياسات العمومية لتحقيق تنمية شاملة، وهذا من أجل حل مختلف المشاكل التي تعاني منها هذه المناطق، حيث تتمثل أهمية هذه الورقة البحثية في تسليط الضوء على دور التنمية بمناطق الظل في الجزائر ولاسيما ولاية تيارت، من خلال تجسيد مختلف المشاريع التنموية في شكل برامج من أجل تحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع، وهو ما يدفعنا الى طرح التساؤل ماهي مختلف البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق تنمية مناطق الظل، وبعد دراسة مختلف المعطيات توصلنا الى أن رغم تعدد وتنوع البرامج إلا أن واقع التنمية المحلية بمناطق الظل لم يرق إلى المستوى المطلوب التي سطرته الدولة.

الكلمات المفتاحية: مناطق الظل؛ السياسات العمومية ؛ التنمية؛ المشاريع التنموية.

Abstract:

The development of shadow areas today is among the directions of public policies to achieve comprehensive development, and this is in order to solve the various problems that these areas suffer from, as the importance of this research paper is to shed light on the role of developing shadow areas in Algeria, especially the state of Tiaret, through the embodiment of various development projects in the form of programs in order to achieve the needs and requirements of society, which prompts us to ask the question what are the various development programs adopted by Algeria in achieving development After studying the various data, we concluded that despite the multiplicity and diversity of programs, the reality of local development in the shadow areas did not live up to the required level set by the state.

Keywords: shadow areas; public policies; development; development projects.

مقدمة:

قامت الجزائر بعد استقلالها بوضع سياسات تنموية لتحقيق تنمية شاملة كهدف أساسي سعت الى تحقيقه، من خلال تجسيد جملة من البرامج التنموية على المستوى المحلي، ولتحقيق التنمية في مناطق الظل باشرت الجزائر في وضع مدونة خاصة ببرامج التجهيز العمومي في شكل مخططات تنموية، لذلك قامت السلطات المركزية بوضع مجموعة من المشاريع التنموية لتحسين ظروف المعيشة لأفراد المجتمع في هذه المناطق، فلم يقتصر تنمية مناطق الظل على صيغة برامج محلية، بل اعتمدت على برامج أخرى لسد العجز هذه البرامج المحلية، حيث تمثلت في برامج ذات طابع مركزي وجهوي، وقطاعي، لدفع مسار التنمية المحلية، كما تمثلت هذه المشاريع في شكل برامج المخططات البلدية للتنميةPCD، وبرامج القطاعية غير ممركزة PSD، برنامج تنمية الهضاب العليا PH،فقد خصصت الدولة اعتمادات مالية معتبرة لتنفيذها بهاته المناطق، رغم تنوع هذه المشاريع من ناحية التمويل والتنفيذ إلا أنها ومع مرور الوقت لم تستطيع السلطات العليا في البلاد تحقيق تنمية حقيقية وشاملة، لازالت بعض المناطق من الوطن تفتقر الى أدنى شروط العيش الكريم ولا سيما ولاية تيارت، وهو ما أدى الى تسمية هذه المناطق بمناطق الظل، الأمر الذي أدى بالسلطات العليا في البلاد إلى وضع سياسات عامة يتم من خلالها تكليف جهات مختصة لإحصاء هذه المناطق، وتخصيص اعتمادات مالية معتبرة موجهة خصيصا لتنميتها، وهذا بتجسيد مختلف البرامج التنموية المحلية المسطرة من طرف الدولة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور السياسات العمومية من خلال برامج التنمية المحلية المختلفة التي تشكل جزء مهم في نظر السلطات العليا في البلاد، واستغلال مختلف الإمكانيات المالية والبشرية لتحسين مستوى معيشة الأفراد مناطق الظل

والعمل على توفير الحلول لتلك المشاكل، فهي مناطق تساهم في خلق الثروة وتستطيع أن تعود بالفائدة على سكان هذه المناطق وعلى الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في مجموعة من النقاط:

-العمل على التعرف على دور السياسات العمومية التي تتضمن مختلف البرامج التنموية في مناطق الظل من أجل رفع الغبن على سكان هذه المناطق.

-مدى مساهمة الجماعات الإقليمية في تطوير وتحسين التنمية بمناطق الظل.

-تضليل المعوقات التي تقف لتحقيق تنمية حقيقية في مناطق الظل وجعلها أكثر ديناميكية وحركية في العملية الاقتصادية.

-عرض مختلف البرامج التنموية في مناطق الظل و لاسيما في ولاية تيارت.

إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية:

كيف يمكن لمختلف البرامج التنموية التي تبنتها السياسات العمومية في تحقيق التنمية في مناطق الظل؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح بعض التساؤلات الثانوية:

-ماهي الجهات التي تساهم في تنمية مناطق الظل؟

- ماهي معوقات التنمية المحلية بمناطق الظل؟

- ماهي أهم أنماط برامج التنمية المحلية بمناطق الظل؟

- ما مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المحلية في تنمية مناطق الظل؟

فرضية الدراسة

-تساهم السياسات العمومية في تجسيد مختلف البرامج التنموية في تنمية مناطق الظل.

منهجية الدراسة:

من خلال طبيعة موضوعينا اعتمادنا على المنهج الوصفي لدور السياسات العمومية في تنمية مناطق الظل في عرض كافة البرامج التنموية، وعلى المنهج التحليلي ودراسة حالة في الجانب التطبيقي لتحليل مختلف الجداول والأرقام التي تم الاعتماد عليها في الدراسة من خلال عرض مختلف البرامج التنموية في ولاية تيارت.

هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم ورقتنا البحثية إلى ستة محاور رئيسة.

- المحور الأول: الأطراف المساهمة في تنمية مناطق الظل.
- المحور الثاني: أهم أنماط برامج التنمية المحلية بمناطق الظل.
-المحور الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المحلية بخصوص مناطق الظل.
- المحور الرابع: المشاريع التي تم التكفل بها ماليا حسب كل قطاع وبرنامج.
- المحور الخامس: حصيلة إنجاز برنامج التنمية المحلية بمناطق الظل بنهاية 2021 بولاية تيارت.
-المحور السادس: معوقات التنمية المحلية بمناطق الظل.

المحور الأول: الأطراف المساهمة في تنمية مناطق الظل

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر ممثلة في الولاية والبلدية من بين الأطراف المختصة التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التنمية المحلية فهي تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض أو مع السلطات المركزية في تجسيد مختلف البرامج التنموية، لذلك نجد الولاية والبلدية.

أولا: الولاية

تساهم الولاية في انجاز التنمية المحلية من خلال برنامج القطاعي غير المركز (PSD) والذي يدخل ضمن استثمار التجهيز العمومي على مستوى الولاية التي تكون وصية عليه، يقوم بتنفيذها الوالي، وهذا بتكليف المديريات الولائية لتجسيدها على سبيل المثال لا الحصر مديرية الري، ومديرية التجهيزات ومديرية الأشغال العمومية. كما يساهم المخطط في تنمية مناطق الظل من خلال المخصصات المالية التي تم تخصيصها لإنجاز مختلف المشاريع وخلق توازن جهوي ومحلي، حيث يعتبر هذا البرنامج كآلية لتحقيق عدالة بين مختلف المناطق الظل المعزولة وتنفيذ مختلف المشاريع.

ثانيا: البلدية

تساهم البلدية في تنفيذ بعض المشاريع التنموية من خلال برامج التمويل الذاتي وPCDالمخطط البلدي للتنمية وبرامج الممولة من صندوق الضمان والتضامن، باعتبارها من أهم آليات تنفيذ عمليه التنمية المحلية وهي برامج محلية من أجل ترقية وخلق نوعا من التوازن الجهوي.

تسعى البلدية في تمويل بعض المشاريع التنموية من خلال الحصول على إعانات من صندوق الضمان والتضامن الجماعات المحلية الذي يدخل في انجاز مشاريع تجهيز العمومي في إطار محلي أوفي إطار التعاون المشترك بين البلديات، وتعمل على تطوير المناطق الواجب ترقيتها، وتوجه إعانات التجهيز والاستثمار إلى ميزانيات الجماعات المحلية بقسم التجهيز والاستثمار، ويتم توجه هذه الإعانة بصورة أولى إلى البلديات المحرومة والتي تعاني من عجز في ميزانيتها من حيث موقعها الجغرافي والذي يعاني مواطنوها من ظروف معيشة الصعب، فالتخصيص الموجه للتجهيز والاستثمار يمثل نسبة41% ويوجه خاصة إلى المناطق الواجب ترقيتها، في مجالات تحسين الإطار المعيشي للسكان، كصيانة المدارس وتوفير النقل المدرسي،

إن هذه المساهمات قد تكون ضمن تمويل مشترك في برامج متعددة السنوات ضمن المخطط البلدي للتنمية وفي إطار الديمقراطية التشاركية(ملوكي، 2018).

وتكون هذه الإعانة الممنوحة في شكل مبالغ مالية لتمويل المشاريع مخصصة تخصيصا دقيقا، ولا يمكن تحويلها بأي حال من الأحوال إلى مشاريع أخرى، وإذا ما ألغيت وجب إرجاعها إلى الصندوق.(مرسوم تنفيذي 14-116، 2014)

المحور الثاني: أهم أنماط برامج التنمية المحلية بمناطق الظل

تسعى السلطات العليا الى وضع مجموعة من البرامج التنموية بغية تحقيق جملة من الأهداف لكافة مناطق الظل. والشكل الموالي يوضح مختلف برامج التجهيز العمومي التي اعتمدت عليها لتنمية هذه المناطق:

الشكل1: أنماط برامج التجهيز العمومي بمناطق الظل

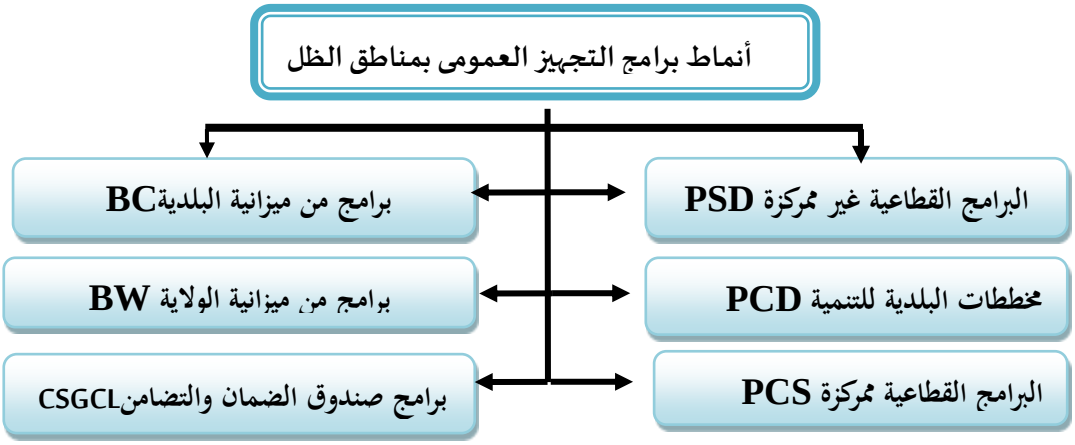

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثان بناء على المرسوم تنفيذي رقم 09-148 المؤرخ 02أوت2009 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز .

أولا: البرامج القطاعية غير الممركزة

البرامج القطاعية غير الممركزة les programmes sectoriel déconcentréهي تلك البرامج التي تسجل باسم الوالي، والتي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة، ووفقا لما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13جويلية1998المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، حيث نص على إطار تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتسجيل ومتابعة نفقات التجهيز العمومي.

النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة والتي تكون من برامج قطاعية غير ممركزة ويسجل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه، فهو يشمل مختلف القطاعات كالبني التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كما يشمل أيضا مجال جغرافي واسع أي المستوى الولائي وقد يشمل أيضا أكثر من ولاية خاصة إذا تعلق الآمر بالطرقات والري.(المرسوم تنفيذي رقم 98-227 المؤرخ 13 جويلية 1998، 1998)

من بين هذه البرامج: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014(القانون09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 ،المادة 70 .، 2009)، المخطط الخماسي للتنمية 2015-،(القانون 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 .المادة 121، 2014)2019.

ثانيا: المخططات البلدي للتنمية

يعتبر المخطط البلدي للتنمية Les programmes communaux de développement أحد أدوات التنمية المحلية، تم إقراره بموجب المرسوم التنفيذي 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973 والمتعلق بشروط تنفيذ تسيير وإنجاز عمليات التجهيز والاستثمار المتعلقة بالمخططات

البلدية للتنمية، ويعد أحد صور اللامركزية وإشراك الجماعات المحلية والمواطنين في التنمية الوطنية.

هي برامج تخضع في تسييرها للبلديات، وتتمحور حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية وتشمل على الخصوص التزويد بماء الشرب، التطهير، الطرق، الشبكات. حيث تقوم المصالح المختصة بالولاية بالتنسيق مع المصالح التقنية(أشغال عمومية، ري، بناء)

يتم إعداد هذه البرامج من طرف المصالح المختصة للولاية بالتنسيق مع المصالح التقنية المحلية وتكون محل رخص برامج إجمالية حسب كل ولاية مبلغة من طرف الوزير المكلف بالمالية بالتنسيق مع الوزير المكلف بالداخلية.(مرسوم رقم 73-163 ، 1973)

كما يتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية ومنها على الخصوص التزود بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة، وتقوم بإعداد هذه البرنامج المصالح الولائية المختصة، بعد استشارة المصالح التقنية المحلية المعنية بالمشاريع التابعة لها، ثم يتم توزيعها طبقا للقانون وحسب الأبواب وبلديات الولاية مع إعطاء أولوية للبلديات المحرومة و لاسيما مناطق الظل التي تم الاهتمام بها مؤخرا من طرف رئيس الجمهورية والواجب ترقيتها .(مرسوم تنفيذي، 1998)

هناك نوع معين من المشاريع التنموية يسمح بإنجازها في إطار المخطط البلدي للتنمية، وتندرج مدونة مشاريع المخطط البلدي للتنمية تحت العناوين التالية:(للميزانية، 2021)
(المياه الصالحة للشرب والتطهير، الطاقة، البيئة، الأسواق الجوارية طرق ومسالك، بريد ومواصلات، دراسات، مباني البلدية، تسير بلدي، التعليم والتكوين، التهيئة الحضرية، الصحة والنظافة، الثقافة والتسلية، الشباب، الرياضة).

فهذه المدونة تلخص اختصاصات وصلاحيات الجماعات المحلية التي خولها لها قانون البلدية 10/11 والتي تشمل التهيئة والتنمية، والتعمير والهياكل القاعدية والتجهيز،

ونشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة، والنظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية.

ثالثا: إعانات صندوق الضمان والتضامن الجماعات المحلية

تتمثل إعانات الصندوقLa caisse de solidarité des collectivités locales في تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في إطار محلي أو إطار التعاون المشترك بين البلديات، حيث يسمح التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار للجماعات المحلية بإنجاز برامج تجهيز واستثمار بهدف تطوير المناطق الواجب ترقيتها، وتوجه إعانات التجهيز والاستثمار إلى ميزانيات الجماعات المحلية بقسم التجهيز والاستثمار، لتمكينها من دعم المرافق العامة المحلية، حيث توجه هذه الإعانة بصورة أولى إلى البلديات المحرومة من حيث موقعها الجغرافي والتي يعاني مواطنوها من ظروف المعيشة الصعب، وتكون هذه الإعانة في شكل تخصيص المشاريع معينة تعيينا دقيقا، ولا يمكن تحويلها بأي حال من الأحوال إلى مشاريع أخرى، وإذا ما ألغيت وجب إرجاعها إلى الصندوق.

وتكون قائمة العمليات التي يتم التكفل بها في إطار إعانات التجهيز والاستثمار مرتبة حسب الأولوية ووفق الاحتياجات وخصوصيات كل بلدية.

رابعا: برامج ممولة من ميزانية الولاية

تعتبر المشاريع التنموية المحلية الممولة من ميزانية الولاية Budget de Wilaya الأداء الأنسب للقيام بعملية التنمية لما تتضمنه أهداف كالتكفل بالحاجيات الأساسية للمواطنين من خلال تزويدهم بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، التهيئة الحضرية، فك العزلة عن المناطق النائية، حيث يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخططات التنمية وفق للأهداف

المسطرة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية. ويعتمد هذا المخطط إطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية .(قانون رقم 12- 07 مؤرخ في 21 فيفري 2012 ، 2012)

خامسا: برامج ممولة من التمويل الذاتي(ميزانية البلدية)

يعتبر التمويل المحلي من بين المصادر التي تعتمد عليها البلدية في تمويل مختلف المشاريع المحلية، فالتمويل الذاتي Budget Communale الذي يعتبر مصدر في مجال التجهيز المحلي، حيث أصبح لا يغطي سوى نسبة 10% بالمائة على الأكثر في تمويل الاستثمار العمومي، حيث أن العجز السنوي الذي تشهده الكثير من البلديات راجع إلى المديونية المتراكمة عبر السنوات من جراء نقص الموارد المتاحة في إطار تمويل المالية وعدم نجاعة استغلالها وكذا عبأ المهام الموكلة للجماعات المحلية التي تفوق إمكانيات التنمية المحلية مما أدى لعدم التوازن بين الوسائل والمهام . لذا فإن تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يحصل إلا إذا توفرت موارد متاحة خاصة الموارد الجبائية لذلك نجد معظم البلديات تعتمد في تمويل مشاريعها على مصادر خارجية.(راحم، 2013)

سادسا: البرامج القطاعية الممركزة

حسب ما نصت عليه المادة 04 الفقرة أ من المر سوم التنفيذي رقم 98-227 تعتبر البرامج القطاعية الممركزة Le programme sectoriel centralisé من بين نفقات التجهيزات العمومية الممركزة، حيث يتم رصد اعتمادات دفع لصالح الوزراء المختصين ومسؤولي المؤسسات، توجه هذه البرامج لمختلف القطاعات، حيث تختلف عن البرامج الأخرى من ناحية تسييرها يكون مركزي.

نظرا لضعف مالية الجماعات المحلية في تجسيد مختلف المشاريع التنموية تلجأ السلطات العليا الى الاستعانة بمثل هذه البرامج في تحقيق سياساتها التنموية.(المرسوم التنفيذي 98-227 المؤرخ 17 جويلية 1998، 1998)

المحور الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المحلية بخصوص مناطق الظل

تم البدء في إسداء تعليمات من طرف السلطات العليا بخصوص مناطق الظل من أجل ضبط خارطة دقيقة لمناطق الظل الجبلية والمعزولة بهدف تدارك النقائص الموجودة والتكفل الأمثل لمتطلبات واحتياجات المواطنين القاطنين بمناطق الظل، حيث تعتبر هذه المناطق طاردة للسكان والعمل على خلق توازن بين جميع مناطق الولايات، حيث تمثلت فيما يلي:

-إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع الولايات.

-تدوين جميع النقائص والاحتياجات المسجلة، كغاز المدينة، الكهرباء، شبكة الطرقات، مختلف شبكات المياه، الاطعام المدرسي والنقل بهذه المناطق مع تقديم التقييم المالي وإعداد البطاقات التقنية المفصلة بكل عملية مسجلة.

-تشكيل لجنة ولائية مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الولاية، ووضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة من أجل الإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل، وتنفيذ البرنامج الاستعجالي الخاص بها، كما تقوم اللجنة الولائية بإنشاء لجان على مستوى الدوائر تتكفل بتنفيذ بهذه العمليات.

-إنشاء خلية تقنية متكونة من إطارات تقنية من مختلف الهيئات والمديريات على مستوى الولاية.

المحور الرابع: المشاريع التي تم التكفل بها ماليا حسب كل قطاع وبرنامج

قامت السلطات العمومية بتخصيص مجموعة من البرامج لتحسين مستوى معيشة الافراد وحل مشاكلهم اليومية منه ما هو مركزي واقليمي ومحلي، لذلك تعمل السلطات المحلية لتجسيد كافة المشاريع التنموية، من بين هذه البرامج مايلي(تيارت، 2022)

أولا: برنامج مخططات البلدية للتنمية

حوصلة عامة حول مختلف المشاريع التنموية التي تدخل في إطار برنامج مخططات البلدية للتنمية (PCD) في 647 منطقة الظل على مستوى ولاية تيارت.

جدول 1: وضعية برنامج المخططات البلدية للتنمية

نوع البرنامج	المشاريع المبلغة		مشاريع في طور الانجاز		مشاريع غير منطلقة	
	عدد المشاريع	المبلغ دج	عدد المشاريع	المبلغ دج	عدد المشاريع	المبلغ دج
مخططات البلدية للتنميةPCD	373	2 967 524.00	248	1 040 897.00	125	1 926 627.00
مجموعPCD	373	2 967 524.00	248	1 040 897.00	125	1 926 627.00

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت بتاريخ 2022/01/24.

الشكل 2: وضعية برنامج المخططات البلدية للتنمية

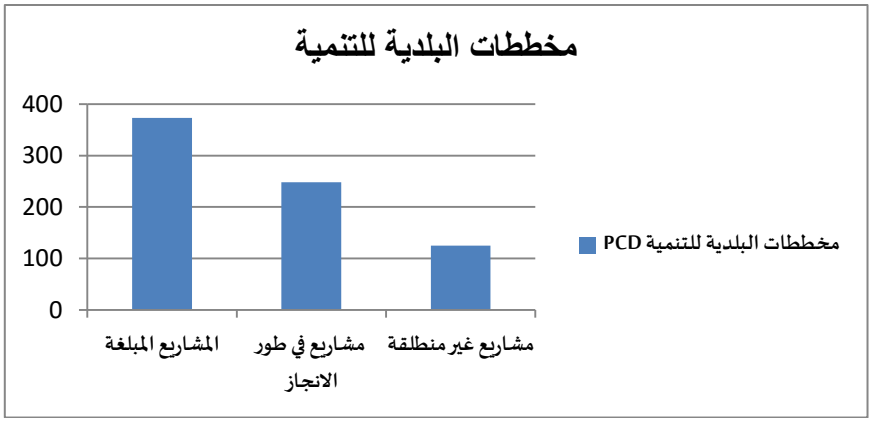

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت بتاريخ 2022/01/24 تم معالجته من طرف الباحثان.

من خلال تحليل الشكل البياني رقم (2) أعلاه نلاحظ أن إجمالي مشاريع مخططات البلدية للتنمية قد خصص لها مبلغ إجمالي قدر **2 967 524.00دج**، حيث تشمل هذه المشاريع أهم القطاعات الاستراتيجية، والتي تكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، لهذا خصصت لها السلطات العمومية مبالغ مالية معتبرة للنهوض بها، حيث قدرت عددها بـ 373 مشروع مس 155 منطقة ظل من أصل 647 منطقة ظل على مستوى ولاية تيارت، وهو ما يشكل نسبة 23.95 % من مناطق الظل على مستوى الولاية، وتبقى هذه النسبة ضعيفة جدا وهو ما يعكس فشل السياسات العامة في تجسيد الأهداف المسطرة في انجاز برنامج PCD على مستوى الولاية.

-مشاريع لم تنطلق بعد عددها 248 مشروع أي ما يعادل 64.92% من المشاريع المحددة في نهاية سنة 2021 الممولة، وهي نسبة فوق المتوسط مقارنة بمجموع المشاريع نتيجة إجراءات إدارية.

-مشاريع قيد الانجاز عددها 125 مشروع أي ما يعادل 35.92 % من الأهداف المحددة لسنة بنهاية سنة 2021 فهي نسبة ضعيفة.

ثانيا: البرامج القطاعي غير ممركز

في الجدول المبين أناه نبين فيه وضعية المشاريع المبلغة في إطار البرامج القطاعي غير ممركز (PSD) في 647 منطقة الظل في ولاية تيارت بنهاية سنة 2021 وفق مايلي:

الجدول 2: وضعية البرامج القطاعي غير ممركز وبرامج العادي برامج الهضاب العليا

نوع البرنامج	القطاعات	المشاريع المبلغة	
		عدد المشاريع	مبلغ(دج)
البرامج العادي	أشغال عمومية	8	3 763 040.00
	الموارد المائية	14	5 767 000.00
	التعمير والبناء	7	700 800.00
	الصحة	19	4 258 000.00
المجموع		48	14 488 840.00
برامج الهضاب العلياPH	أشغال عمومية	01	100 000.00
	الموارد المائية	08	890 000.00
	التعمير والبناء	03	6 886 000.00
	الصحة	04	1 590 000.00
المجموع		16	9 466 000.00
المجموع		64	23 954 840.00

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت بتاريخ 2021/12/31

الشكل 3: وضعية البرامج القطاعي غير ممركز

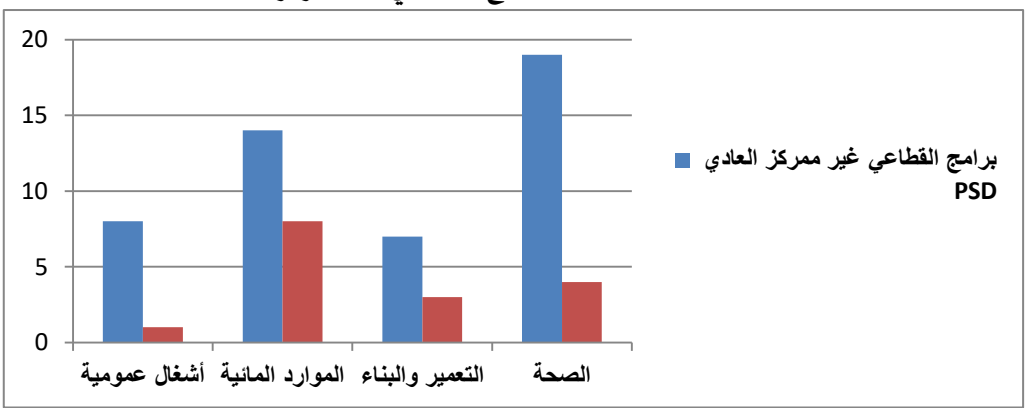

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت بتاريخ 2022/01/24 تم معالجته من طرف الباحثان.

من خلال تحليل معطيات الجدول (2) الشكل(3) الخاص بمشاريع البرامج القطاعية غير ممركزة سواء بالنسبة للبرنامج العادي أو برنامج الهضاب العليا الموجهة لتنمية مناطق الظل 647 منطقة على مستوى ولاية تيارت والتي نبين فيها مدى استفادتها من مشاريع حيوية ولاسيما قطاع الصحة والموارد المائية، حيث شكل قطاع الصحة والموارد المائية الحصة الأكبر من مختلف المشاريع التنموية الموجهة لمناطق الظل بالولاية.

نستخلص من هذا التوجه أن هناك اهتمام واضح من قبل السلطات المركزية والمحلية من أجل تزويد سكان هاته المناطق بمياه الصالحة لشرب وشبكات الصرف الصحي باعتبارها تعد عناصر أساسية في التنمية المحلية متوازنة وشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا: المشاريع الممولة من ميزانية البلدية

من خلال الجدول (3)المبين نوضح عدد المشاريع وتكلفتها المالية التي تم تمويلها ذاتيا على مستوى 647 منطقة الظل في ولاية تيارت 2021/12/31.

الجدول 3: عدد المشاريع الممولة ذاتيا ميزانية البلدية

مصدر التمويل	مشاريع المبلغة	
	عدد المشاريع	مبلغ دج
ميزانية البلدية BC	337	912 096.00دج
مجموع BC	337	912 096.00دج

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت بتاريخ 2021/12/31

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (3)، عدد المشاريع التي تم تمويلها من ميزانية البلدية في مناطق الظل تقدر بـ 337 مشروع بغلاف مالي قدره 912 096.00 دج تشكل أكبر عدد من المشاريع المسجلة في البرامج الأخرى وهذا راجع الى انخفاض تكلفتها مقارنة مع البرامج الأخرى وإشراف البلدية مباشرة على إجراء الإعلان المنقصات المشاريع فهي بتالي تمول هذه

المشاريع ذاتيا، وهو ما يفسر أنها استطاعت تجسيد نسبة كبيرة من المشاريع المسطرة، في حين أن المشاريع غير منطلقة منعدمة بالنسبة للمشاريع الممولة من ميزانية البلدية.

رابعا: المشاريع الممولة من صندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية

الجدول التالي يوضح عدد المشاريع التنموية والأغلفة المالية المخصصة لها في 647 منطقة الظل في ولاية تيارت بنهاية 2021/12/31.

الجدول 4 : المشاريع الممولة من صندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية

مصدر التمويل	طبيعة المشاريع	مشاريع مبلغة	
		عدد المشاريع	مبلغ (دج)
برامج صندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية (CSGCL)	المجمعات المدرسية	102	188 970.00
	التهيئة والتجهيزات الحضرية	7	86 506.00
	شبكات مختلفة	73	221 863.00
	الطرق والمساك	1	8 000.00
المجموعCSGCL		**180**	**497 347.00**

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت بتاريخ 2021/12/31

من خلال تحليل معطيات الجدول (4) الخاص بإعانات صندوق التضامن وضمان الجماعات المحلية الموجهة لتنمية مناطق الظل 647 منطقة على مستوى ولاية تيارت والتي نبين فيها عدد المشاريع الممولة من الصندوق لفائدة البلديات فقد قدرت بـ 180 مشروع، حيث شكلت المجمعات المدرسية بأكثر من النصف% 56.66،أما الشبكات المختلفة قدرت بـ 40.55% من مجموع المشاريع المبلغة وهو ما يعكس اهتمام السلطات الولائية في تمويل هذه المشاريع وتقليل من عبأ ميزانيات البلديات من جهة وتلبية متطلبات سكان مناطق الظل من جهة ثانية.

نستخلص من هذا الترتيب أن هناك اهتمام واضح من قبل السلطات المحلية لتطوير التعليم والنظافة في هذه المناطق.

المحور الخامس: حصيلة إنجاز برنامج التنمية المحلية بمناطق الظل لسنة 2021 بولاية تيارت

يمكن عرض حصيلة إنجاز مختلف البرنامج التنمية المحلية من طرف السلطات المحلية بمناطق الظل 476 ضمن مخطط السياسات العمومية التي سطرته السلطات العليا على مستوى ولاية تيارت بنهاية سنة2021. وفق مدونة برامج التجهيز العمومي للولاية.

مجموع المشاريع التي استفادت منها مناطق الظل تقدر بـ 999 مشروع باعتمادات مالية تقدر بـ 607.00 538 44دج حيث وزعت هذه المشاريع على البرامج التالية:

-عدد المشاريع الممولة من مخططات البلدية للتنمية (PCD) بـ 373 مشروع بـ 524.00 967 2 دج

-المشاريع الممولة من صندوق التضامن والضمان الجماعات المحلية، (CSGCL) بعدد 180 مشروع بغلاف مالي قدره 347.00 497دج.

-عدد المشاريع الممولة ذاتيا(BC) أي ميزانية البلدية بـ 337 مشروع بكلفة إجمالية قدرها 096.00 912دج.

-عدد المشاريع الممولة من البرامج القطاعي غير ممركز (PSD) بـ 64 مشروع بغلاف مالي قدره 840.00 954 23 دج موزع على برامج العادي بـ 48 مشروعبـ 840.00 488 14 دج وبرامج الهضاب العليا PH بـ 16 مشروع بكلفة إجمالية قدرها 000.00 466 9دج

-الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية للهضاب العليا (FSDEH PH) بـ 45 مشروع بكلفة إجمالية قدرها800.00 206 16دج.

لقد سمحت المشاريع المنجزة بتحقيق ما يلي :

-انجاز 40 مشروع بين توسعة المدارس ابتدائية وانجاز أقسام مدرسية وبناء 32 مطعم مدرسي عبر مناطق الظل بالولاية.

-ففي قطاع الصحة تم بناء وتهيئة وتجهيز 27 قاعة علاج عبر هذه المناطق.

الشكل 4: وضعية مختلف البرامج التي تم تمويلها لمختلف المشاريع التنموية في 647 منطقة ظل في ولاية تيارت لسنة 2021

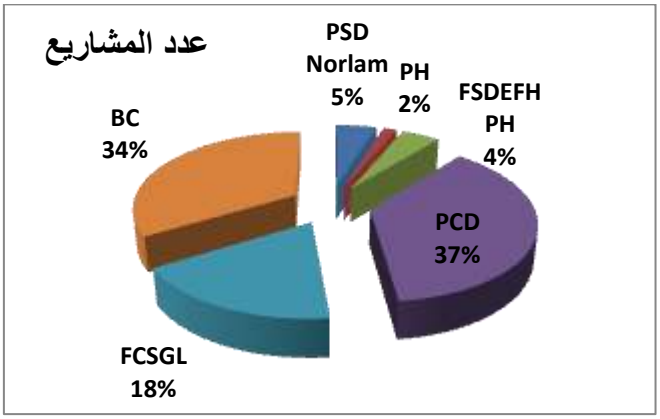

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت بتاريخ 2022/01/24 تم معالجته من طرف الباحثان.

من خلال الشكل (4) نلاحظ أن أكثر من نصف المشاريع التنموية لمختلف البرامج (PSD . normale . PSD PH, FSDRS. PCD) الموجهة لمناطق الظل تشكل ما نسبته 96.83 % أكثر من نصف البرامج التي تم برمجتها حتى نهاية سنة 2021لتغطية 647منطقة ظل على مستوى ولاية تيارت هي برامج تتحكم في تمويلها السلطات المركزية وهو ما يؤدي الى بطأ وطول الإجراءات تنفيذها وتجسيدها على الواقع وهو الأمر الذي يؤدي الى فشل السياسات العامة في تحقيق متطلبات مناطق الظل، في حين أن المشاريع الممولة من البرامج المحلية ولا سيما (CSGCL . BC) ما نسبته 3.16 % هي بمشاريع سهلة في تجسيدها من طرف الجماعات المحلية على اعتبار أن تمويلها يكون محليا وهو ما يؤدي الى السرعة في تنفيذها وبالتالي تحقيق متطلبات سكان مناطق الظل.

نستخلص أن المشاريع التي تدخل في إطار البرامج الممولة مركزيا يكون تجسيدها بطيئا رغم أن السلطات العمومية قد خصصت لها أغلفة مالية معتبرة فهي تشكل 96.83%من مجموع المشاريع المبلغة للولاية في إطار مناطق الظل مقارنة مع المشاريع الممولة من البرامج المحلية (CSGCL . BC) ما نسبته 3.16 % التي تبقى دون المستوى برغم أنها تحقق متطلبات سكان مناطق الظل في أقل وقت.

المحور السادس: معوقات التنمية المحلية بمناطق الظل

تعد مختلف المشاريع التنموية التي يتم تجسيدها من طرف السلطات المحلية أو المركزية من بين أهم الآليات والاستراتيجيات الفعالة التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تلبية متطلبات الأفراد، لذلك فإن جميع المشاريع التجهيز العمومي المبرمجة لإنجازها تتم وفقا لإحكام المرسوم التنفيذي 98-227 لذلك فالسلطات تقوم بدراسة كافة المشاريع قبل انجازها، فدراسة نضج مشروع، تسمح بالتأكد من أنه من شأن المشروع المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، وأن أشغال إنجاز المشروع مهيأة للانطلاق في الظروف المثلى للكلفة والآجال، حيث تتم دراسات نضج مشروع تجهيز عمومي على ثلاث (3) مراحل متتالية (الدراسات التحديدية، الدراسات الخاصة بإمكانية تنفيذ المشروع، الدراسات الخاصة بتحضير إنجاز المشروع وطريقة استغلاله): (مرسوم تنفيذيّ رقم 09-148 ، 2009)

تواجه السلطات المحلية بعض الصعوبات والعراقيل في تجسيدها ومن بينها ما يلي:

-ضعف التمويل المحلي وشح المداخيل المالية للجماعات المحلية، الأمر الذي يجعلها تستعين بالسلطة المركزية من أجل إطلاق برامج مركزية لتكملة العجز في البرامج المحلية لتنمية مناطق الظل.

-عدم كفاءة الإداري المحلي في المساهمة في تجسيد مختلف المشاريع المحلية.

-الإعانات المالية المخصصة لتنفيذ البرامج المحلية من طرف الجماعات المحلية لا تتم بطريقة مدروسة في توجيهها الى المناطق الظل المحرومة الواجب تنميتها .

-أصبحت الجماعات المحلية في تبعية للإدارة الجبائية الأمر الذي جعلها تعاني من استقلالية المالية وبالتالي الحد من نجاعتها التنموية.

-ضعف كفاءة المنتخبين المحليين في مجال تطبيق مختلف البرامج التنموية وعدم تجاوبهم مع مقترحات التنمية بالقدر الكافي.

-عدم الاستغلال الأمثل لموارد الجماعات المحلية وتثمين الموارد البشرية والاقتصادية على وجه الخصوص بشكل جيد.

-غياب التخطيط والبرمجة ونضج الدراسة الأولية للمشاريع التنموية، فأغلب المشاريع تتم بطريقة غير مدروسة وفي ظرف وجيز الأمر الذي صعب من تجسيدها.

-عدم تثمين مداخيل الجماعات المحلية مما يجعلها تعتمد فقط على الإعانات في تجسيد مشاريعها التنموية.

الفرضية

يمكن اختبار الفرضية كما يلي:

- من خلال عرض مختلف البرامج التنموية، فإن السياسات العمومية تساهم في جعل الجماعات المحلية تشارك في تنمية مناطق الظل وهذا من خلال مختلف البرامج التنموية التي وضعتها السلطات العليا، فهي تعمل على تحسين مستوى معيشة مناطق الظل المنسية والعمل على تحقيق الأهداف المبرمجة، مما تعود بالإيجاب على المجتمع. لكنها تبقى دون المستوى نظرا لحجم المبالغ المالية التي تم تخصيصها للبرامج المركزية مقارنة مع البرامج غير الممركزة التي يتم تسييرها محليا.

الخاتمة:

يمكن استخلاص جملة من النتائج من خلال هذه الدراسة :

خلصت الدراسة أن السياسات العمومية تساهم في تنمية مناطق الظل لما لها من دور هام في إنعاش التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، حيث يظهر هذا من خلال العديد من البرامج المختلفة، لازالت هناك بعض العوائق التي تحول دون تطوير ها وتنميتها.

رغم تعدد وتنوع البرامج التنموية التي تم تسطيرها من طرف السلطات العليا، نستطيع أن نقول أن واقع التنمية المحلية بمناطق الظل لم يرق الى المستوى المطلوب من طرف سكان هاته المناطق، فبطأ تجسيد مختلف المشاريع التنموية راجع الى تفشي البيروقراطية الإدارية التي تقف في وجه تحقيق تنمية شاملة، حيث لا تزال تعاني أغلب هذه المناطق تنمية حقيقة، رغم تخصيص السلطات للأغلفة مالية معتبرة لتجسيد مختلف البرامج التنموية إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، حيث تبقى هذه المناطق تعاني التهميش والعجز.

التوصيات

بهدف إحداث تغييرات ملموسة بمناطق الظل، يمكن تقديم توصيات بخصوص هذا الموضوع:

-دعم وتشجيع تأسيس شركات صغيرة ومتوسطة تابعة للجماعات الإقليمية تساهم في توفير وتنويع مصادر مالية مما يجعل هذه الجماعات في أريحية مالية، وبالتالي المساهمة في تجسيد مختلف المشاريع بهذه المناطق.

-خلق بيئة ملائمة للاستثمار العام والخاص التي تساهم في خلق الثروة في مناطق الظل وجعلها أكثر ديناميكية وحركية في العملية الاقتصادي.

-العمل على تحقيق تنمية شاملة بمناطق الظل وجعلها أكثر جاذبية للسكان، وهذا لحد من النزوح الريفي نحو المدن وجعلها مناطق حيوية، مما يؤدي الى تحقيق عدالة بين كل مختلف المناطق الوطن.

-تبقى في الأخير مسألة التنمية المحلية بمناطق الظل مسألة إرادة السلطات العليا في تضليل كافة العراقيل من أجل تجسيد مختلف المشاريع لتحقيق تنمية فعلية بهذه المناطق.

قائمة المراجع:

1- القانون 09-09المؤرخ في 30ديسمبر 2009،المادة .(30 12 ,2009) . 70المتعلق بقانون المالية لسنة 2010،ج ر ج ،ع 78، ص . 25الجزائر.

2- المرسوم التنفيذي 227-98المؤرخ 17جويلية .(13 07 ,1998) .1998المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المادة 04الفقرة)أ . (الجزائر.

3-المرسوم تنفيذي رقم 227-98المؤرخ 13جويلية .(13 07 ,1998) .1998المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، الفقرة)ب (المادة . 04الجزائر.

4- تيارت ,م .ا .(24 01 ,2022) .حوصلة المشاريع، التي تم التكفل بها ماليا،قيد الانجاز،على مستوى مناطق الظل بولاية تيارت وضعية موقوفة الى غاية .2021 /31/12تيارت ,تيارت ,الجزائر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت.

5- راحم ,ص .م .(2013) .تسيير الموارد المالية المحلية واقع وافاق ,اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية .الجزائر ,الجزائر.

6- قانون رقم 07 -12مؤرخ في 21فيفري ,2012) . 2012فيفري .(21المتعلق بالولاية المادة 80 الجريدة الرسمية العدد . 12الجزائر ,الجزائر.

7- للميزانية ,ا .ا .(17 01 ,2021) .مقرر رقم 522يتضمن تعديل مدونة الاستثمارات العمومية بعنوان القطاع 9المعنون بالمخططات البلدية للتنمية .المخططات البلدية للتنمية .الجزائر.

8- مرسوم تنفيذي ,1998) .جويلية .(13يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز .الجزائر :جريدة رسمية العدد .51

9- مرسوم رقم ,1973) . 163-73أوت .(09يتعلق بشروط و تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية .الجزائر :جريدة رسمية .